

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٣

بإنشاء مركز بحوث المواصلات السلكية واللاسلكية

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور؛

ومن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المياثات العامة؛  
وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام الماليين المدنيين بالدولة؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة العامة  
للمواصلات السلكية واللاسلكية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن تنظيم وزارة  
النقل والمواصلات؛  
ومن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء الهيئة العامة  
لتخطيط مشروعات النقل والمواصلات؛  
ومن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٠ بتشكيل الوزارة؛  
وعلى موافقة مجلس الوزراء؛  
وبناءً على ما أقرته، مجلس الدولة؛

**قرر :**

مادة ١ - إنشاء هيئة عامة تسمى "مركز بحوث المواصلات السلكية  
واللاسلكية" وتكون له شخصية اعتبارية مستقلة؛ ومقراها، مدينة القاهرة  
وينبع وزراؤه من المواصلات.

مادة ٢ - يهدف المركز إلى حشد وتنشيط وتطوير كافة إمكانيات  
البحث العلمي والدراسات الفنية في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية  
في الدولة وبوجه خاص:

- (١) تطوير نظم المواصلات السلكية واللاسلكية في الدولة بما يتلخص  
مع احتياجات المستقبل.
- (٢) حل المشاكل العلمية والفنية التي تحال إليه من هيئة المواصلات  
السلكية واللاسلكية أو غيرها من هيئات.
- (٣) إعداد وتدريب المهندسين والملحقين والفنانين يستوفياهم المختلفة  
على العروضات الهندسية والعلمية والفنية في مجال عمل المركز.

## كشف

بأسماء المالك الظاهرين لموقع عطة محولات متوف بناحية  
مدينة منوف محافظة المنوفية

مقدار ما ينتزع ندان و١٩ قيراطاً و١٧ سهماً حوض البحر نمرة ١١  
قسم أول رقم القطعة ١٠٥، اسم المالك حسن محمود السقا متوف  
حملة أملاكه الأخرى وأقده وفواريط.

تقوهنن رجال الحكومة المحليين بأن البيانات الموضحة بماله صحيحة  
حسب المخلفات والدقائق الموجودة تحت يد صيارة الناحية (بندر منوف)  
ومدى إصراره على ذلك.

**رجال الحكومة المحليين** عضواً في الجمعية مندوب المجتمعية لكتورية الريف  
رشدي صالح السقا خليل حسن السيد / رؤوف جرجس حنا

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٣

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون  
رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١؛

وعلى نظام العاميات بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد قنوات  
ومؤسسات وبدلات اشتراك الرزق بمجلس إدارة المؤسسات العامة والشركات  
التابعة لها؛

**قرر :**

مادة ١ - تعيين السيد الدكتور وجاه علي العزبي، رئيس مجلس إدارة  
الشركة القومية للتوزيع.

مادة ٢ - على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام تنفيذ  
هذا القرار.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ الحرم سنة ١٢٩٣ (١٥ فبراير سنة ١٩٧٣)

أثر السادات

- (٢) دراسة وتقدير نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية في الميادين أو غيرها وكذلك توجيه الدراسات العلمية والفتيسة الخاصة بتطور هذه النظم بما يتناسب مع احتياجات المستقبل.
- (٣) توجيه البحوث والدراسات في المركز وتنسقها مع البحوث التي تجرى في الجامعات ومراكز البحوث الأخرى في هذا التخصص وتحقيق التكامل بينها.
- (٤) رسم وتنفيذ سياسة تدريب المهندسين والعلميين والفنانين وكذلك إيقادهم للجامعات والمعاهد ومراكز الصناعة المصرية والأجنبية لتأهيلهم لدرجات أعلى أو زرادة خبراتهم.
- (٥) تقديم التوصية لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا لمobilis مشروعات بحوث تجرى في المركز أو في الجامعات ومراكز البحوث الأخرى بعد تحديد اتجاهاتها وأهدافها العلمية.
- (٦) رسم وتنفيذ سياسة لتصنيم غاذج قابضة للأجهزة والمعدات التي تحتاج إليها هيئة الدراسات السلكية واللاسلكية أو غيرها من الجهات.
- (٧) إصدار اللوائح الداخلية والإدارية.
- (٨) إصدار اللوائح المالية ولوائح المستويات بمدعاوتها وزارة الخزانة.
- (٩) تحديد شروط التعاقد بين المركز والجهات العلمية الأخرى لإجراء دراسات أو بحوث أو تنفيذ برامج تدريبية لصالح المركز في هذه الجهات.
- (١٠) الموافقة على مشروع موازنة السنوية.
- (١١) النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالمركز ومرتكب المالي.
- (١٢) التقادم على جميع ما يتوصل إليه المركز من تصريحات ونتائج بحوث الشركات الصناعية.
- (١٣) النظر في كل ما يرى أوزير أو رئيس المجلس عرضه من مسائل.

**مادة ٥** — مجلس إدارة المركز أن يفوض رئيسه في بعض اختصاصاته وله أن يهدى إلى أحد أعضائه بهمة محددة.

ولرئيس أن يشكل لجانا فنية من بين أعضائه أو من غيرهم للدراسة الموسوعية المعروضة عليه.

**مادة ٦** — يجتمع مجلس الإدارة مدعوة من رئيسه مرارا على الأقل كل شهرين ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح ال الجانب الذي منه الرئيس.

ويجب دعوة المجلس إلى الاجتماع إذا طلب ذلك نصف الأعضاء على الأقل.

وتكون محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص يوفده كل من رئيس المجلس والموظف القائم بعمالة سكرتارية المجلس.

ومجلس أن يدعوه لحضور جلسته من يرى الاستعانت بهم من الخبراء والمتخصصين على الأقل تكون لهم صوت معلود في المداولات.

**مادة ٣** — يتولى إدارة المركز مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتي :

- (أ) رئيس مجلس الإدارة.
- (ب) أعضاء بحكم وظائفهم.

— رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية.

— رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية.

— مدير سلاح الإشارة بالقوات المسلحة.

— مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس مجلس الدولة.

(ج) أعضاء يتم اختيارهم بواسطة الجهات المتخصصة به، على ترشيح وزير الاتصالات :

— أحد نواب رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

— أحد وكلاء وزارة الخزانة.

— أحد وكلاء وزارة الاقتصاد.

— أربعة من أئمة كليات الهندسة بالجامعات في فروع هندسة الراديو والالكترونيات.

— إثنان من أئمة كليات العلوم بالجامعات في فروع الطبيعة والرياضيات.

— إثنان من المهندسين شاغلي الوظائف العليا بالهيئة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية.

— أحد المهندسين من شاغلي الوظائف العليا بالاتحاد الإذاعي والتلفزيون.

ويجوز لوزير الاتصالات أن يضم إلى عضوية المجلس اثنين آخرين من ذوي الخبرة في مجال الالكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية والعلوم الأساسية. وتكون مدة عضوية الأعضاء غير العينيين بحكم وظائفهم ستين قابلة للتجديد.

ويصدر بتعيين رئيس مجلس الإدارة وتحديد مكافآته ومتطلباته أعضاء المجلس قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الاتصالات.

**مادة ٤** — مجلس إدارة المركز هو السلطة العليا للمهيئة على شئونه وتصريف أموره واقتراح السياسة العامة التي يسير عليها، وله أن يخذل ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي أنشئ له من أجله وعلى الأخص :

(أ) دراسة المشاكل الفنية التي تحال إليه من هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية أو من غيرها من الجهات وتوجيه الدراسات العلمية والعملية لها.

## رئاسة الجمهورية

### استدراك

نشر بالعدد ٤٦ "مكرر" من الجريدة الرسمية الصادرة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٢ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢، وقد ورد به خطأ :

(٢٧) م . أول / محمود سلس

(١١٥) م . أول / أحمد محمود أحمد القنوا尼 .

والصواب :

(٢٧) م . أول / محمد حلمي عبد الخالق حلبي

(١١٥) م . أول / أحمد محمود أحمد .

لذا زم التسوية .

## رئاسة الجمهورية

### ديوان كبير الأمانة

وافق السيد رئيس الجمهورية في ٣٠ ذي الحجة سنة ١٣٩٢ (٣ فبراير سنة ١٩٧٣) على منح الأوسمة الآتية لبعض العاملين بالسيرك القومي الموظفة أستاذة، بعد :

وسام الرياضة من الطبقة الأولى ، إلى :

السيد عبد الفتاح عبدالرزاق شفشق ، مدير السيرك القومي .

وسام الرياضة من الطبقة الثانية ، إلى :

السيد بهد مرسوق السيد ، السار الأول بالسيرك القومي .

السيد حامد ابراهيم رماح ، الرجل الكاوشوك بالسيرك القومي

اسم المرحوم داخل أمين أحمد ، رئيس فريق الترايز بالسيرك القومي

سابقاً .

اسم المرحوم محمد الحلو ، مدرب الأسود والتمور بالسيرك

ال القومي سابقاً .

وسام الرياضة من الطبقة الثالثة ، إلى :

اسم المرحوم نواد مرسوق سمال ، سائق الدببة بالسيرك القومي سابقاً

اسم المرحوم عبدالرحمن حسين أحمد ، سائق الأفيال بالسيرك القومي سابقاً

تقديراً من الدولة لهم .

كما وافق سيادته على الإنذن للسيد المستشار بدهشانه على، في قبول وحمل:

وسام الاستحقاق الفولتوري

الموجه له من رئيس جمهورية فولتا الملايا .

مادة ٧ - تبلغ قرارات مجلس الإدارة إلى وزير المواصلات لاعتمادها .  
ويرفع الوزير إلى رئيس الجمهورية المسائل التي تتسلم صدور قرار منها.

مادة ٨ - يتعاون رئيس مجلس الإدارة مكتب تقني وتحت إشرافه الداخلية للمركز كيفية تشكيله و اختصاصاته .

مادة ٩ - تحدى قطاعات العمل في المركز على الوجه التالي :  
(١) قطاع الدراسات والبحوث والتصميم ويكون من الأقسام التالية :

١- قسم الدراسات والبحوث الميدانية .

٢- قسم البحوث الإنسانية والتطویرية .

٣- قسم تصميم وتصنيع الأجهزة والمعدات وتطويرها

(٢) قطاع اقتصادات المشروعات .

(٣) قطاع التدريب ويقوم بإعداد وتدريب المهندسين والعلميين والفنين على المستويات المختلفة في مجالات عمل المركز .

(٤) قطاع الخدمات ويكون من :

- المكتبة والماراجع .

- التوثيق والنسخ .

- الورش .

ويعين مجلس الإدارة رؤساء هذه القطاعات .

مادة ١٠ - تكون موارد المركز كما يأتى :

(١) ٥٪ من قيمة الأعوام الاستشارية يراعى تخصيصها للمركز بموازنة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

(٢) الأعوامات التي تخصصها الهيئة المركز في الموازنة العامة .

(٣) إيرادات المركز من بيع التصميمات ونتائج البحوث .

(٤) المبيعات والتبرعات التي تقدم من الأفراد وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وغيرها من الجهات المصرية والأجنبية بشرط موافقة مجلس الإدارة .

مادة ١١ - يكون للمركز موازنة حاكمة به وتببدأ السنة المالية من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر ويعرض مشروع الموازنة على مجلس الإدارة قبل بدء السنة المالية ثلاثة أشهر على الأقل للاوافقة عليه .

مادة ١٢ - يعد رئيس مجلس الإدارة الحساب الختامي للمركز خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويرفق به تقرير عن نشاط المركز ووضعه المالي خلال السنة المالية المنتهية . ويقدم هذا التقرير بعد موافقة مجلس إدارة عليه إلى وزير المواصلات .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويصل به من تاريخ نشره ما

صدر رئيس الجمهورية في ٢ العدد ١٣٩٣ (٥ فبراير ١٩٧٣)

أنور السادات